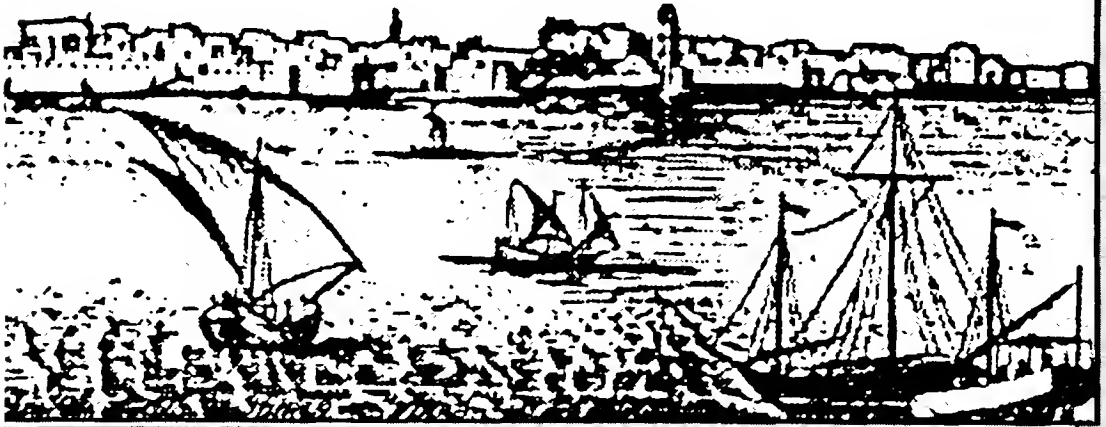


الوضع القانوني لدعوى إمران بالسيادة على الكويت

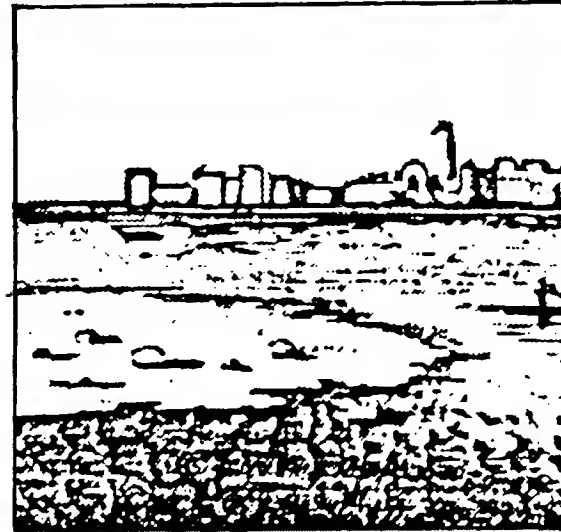
برزت مشكلة المطالبة العراقية بالسيادة على الكويت أول ما برزت في ٢٥ يونيو ١٩٦١ وذلك بعد أيام قليلة من اعتراف الحكومة البريطانية بالكويت كدولة مستقلة ذات سيادة بموجب معاهدة في شكل مذكرات متبادلة وقعت في مدينة الكويت بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦١ بين أمير دولة الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج حينذاك السير وليام لوس حيث تم بموجب هذه المعاهدة انتهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ الموقعة بين حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح والحكومة البريطانية والتي أخضعت حاكم الكويت للحماية البريطانية ، وبتوقيع المعاهدة الجديدة اعترفت الحكومة البريطانية بالكويت دولة مستقلة ذات سيادة ، وبذلك أصبحت حكومة دولة الكويت المسؤولة الوحيدة عن تصريف شئونها الداخلية والخارجية ، وبناءً عليه تقدمت حكومة الكويت بطلب الانضمام الى عضوية الجامعة العربية في ٢٢ يونيو ١٩٦١ كما تقدمت لاحقاً بطلب الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة من أجل اكتساب الاعتراف الدولي بها كدولة مستقلة ذات سيادة .



الا أنه بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦١ ادعى الزعيم عبدالكريم قاسم رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية في ذلك الحين أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، وتكرر الادعاء في اليوم التالي ، ٢٦ يونيو ، في بيان رسمي أصدرته وزارة الخارجية العراقية فيه الحجج القانونية للادعاء العراقي وهي « ان الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية كانت تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت ، وكان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بمرسوم يضفى عليه لقب قائمقام ويجعل منه مندوبا لوالي البصرة في الكويت . وهكذا ظل شيوخ الكويت يستمدون سلطاتهم الادارية من السلطات العثمانية في البصرة ويدينون بالولاء للسلطان العثماني حتى عام ١٩١٤ » واعتبر البيان العراقي « اتفاقية عام ١٨٩٩ السرية » المعقودة مع حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك باطلة لأنها أبرمت تحديا لسلطة السلطان العثماني . أما بخصوص معاهدة ١٩٦١ الجديدة التي أنهت اتفاقية عام ١٨٩٩ فقد اعتبرها البيان العراقي أيضا باطلة لأنها تهدف « تحت الغطاء الجديد للاستقلال الرسمي . الى الإبقاء على النفوذ الاستعماري وللإبقاء على الكويت منفصلة عن العراق » . وقد ردت حكومة الكويت ردا سريعا على الادعاء العراقي بأن أصدرت بيانا في اليوم التالي رفضت فيه الادعاء واعتبرته غير معقول ، وأكد البيان الكويتي بأن الكويت لم تخضع يوما للسيادة التركية وأن « لقب قائمقام .. لم يستعمل اطلاقا في الكويت ولم يؤثر في مجرى حياة أو استقلال الكويت عن الامبراطورية العثمانية »



**الدكتور حسين محمد البهارنه
وزير الدولة للشئون القانونية
بالبحرين .**



وأكد البيان الكويتي بأن اتفاقية عام ١٨٩٩ قد انتهت في ١٩ يونيو ١٩٦١ وتبعاً لذلك أصبحت الكويت دولة كاملة السيادة والاستقلال .

وقد قبلت الكويت رسمياً في عضوية الجامعة العربية - رغم معارضة العراق - في ٢٠ يوليو ١٩٦١ وأصبحت عضواً كامل العضوية فيها . واستمر وضع الكويت بالنسبة لعضويتها في الأمم المتحدة معلقاً حتى مطلع عام ١٩٦٣ بسبب الفيتو السوفيتي ، وكان وجه الاعتراض السوفيتي على عضويتها في هذه المنظمة الدولية أن الكويت لم تكن مؤهلة بعد كدولة مستقلة وإن معاهدة عام ١٩٦١ مع بريطانيا تخضعها للنفوذ السياسي الأجنبي . ولكن بعد الاطاحة بحكومة عبدالكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ اتخذ العهد العراقي الجديد الخطوات الرامية الى التخلي تدريجاً عن ادعاء قاسم بالمطالبة بالكويت ونتيجة لذلك ضعف الموقف الروسي في مجلس

الأمن تجاه الاعتراض على طلب عضوية الكويت في الأمم المتحدة ، الامر الذي فتح المجال لمجلس الأمن في أن يتخذ قراراً لأول مرة بالموافقة في ٧ مايو ١٩٦٣ على طلب الكويت الانضمام للأمم المتحدة . فأصبحت رسمياً العضو الحادي عشر بعد المائة في هيئة الأمم المتحدة . وأخيراً اعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت في ٤ أكتوبر ١٩٦٣ وأكد تمسكه بالوضع القائم لحدوده مع الكويت كما ورد وصفها في الرسائل المتبادلة بتاريخ ٢١ يوليو و ١٠ أغسطس ١٩٣٢ بين رئيس وزراء العراق نوري باشا السعيد وحاكم الكويت الشيخ أحمد الصباح .

ويتضح مما تقدم ان الادعاء العراقي بالسيادة على الكويت يستند الى نقطتين :
أ - علاقة الكويت التاريخية بالامبراطورية العثمانية .

ب - خلافة دولة العراق الجديدة للسيادة الاقليمية لتلك الامبراطورية على الكويت .

ولكن لاثبات هذا الادعاء فانه من الضروري تقديم البرهان على استيفاء المبادئ التالية :

أولاً - ان الكويت كانت من الناحية القانونية جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية وانها كانت خاضعة لسيادتها وتدار كقضاء في ولاية البصرة .

ثانياً - ان العراق بعد استقلاله من الخلافة العثمانية ورث السيادة أو السلطة الاقليمية التركية على الكويت حسب مفهوم خلافة الدولة في القانون الدولي .

ثالثاً - ان العراق قد استمر في دعواه بالسيادة على الكويت بصورة فعالة ودون انقطاع ، أي لم يصدر عنه أي تصرف يؤدي الى الاعتراف المباشر أو غير المباشر بالوضع القائم في الكويت عبر السنوات الماضية .

وستناقش ونحلل هذه المبادئ حسب الترتيب التالي :

أولاً : ما هي الحقائق التاريخية والوضع القانوني بشأن اللقب العثماني التاريخي في الكويت ؟

يجدر بالذكر أن الحكومة الكويتية قد قالت في ردها على خضوع الكويت المزعوم



الشيخ صباح السالم الصباح

خلال فترات قصيرة متقطعة نظاما متأرجحا أو نوعا من السلطان أو الرعاية «Suzerainty» على الكويت خلال القرن التاسع عشر . وعلى العكس من السيادة «Sovereignty» التركية التي لم تكن قائمة في يوم من الأيام ، فإن وجود نوع من السلطان أو الرعاية أو النفوذ التركي المتأرجح أو المتقطع على الكويت خلال تلك الحقبة من الزمن هو أمر لا يمكن دحضه بسهولة . لذلك يستنتج من المصادر التاريخية أنه كان يوجد نوع من السلطان أو الرعاية التركية المفروضة على الكويت بشكل متأرجح وذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر

وربما خلال بداية العقد الأول من القرن العشرين . ويوجد دليل تاريخي يشير



الشيخ أحمد الجابر الصباح

لسلطة الامبراطورية العثمانية « أن الكويت كانت محكومة دون تدخل تركي مباشر من قبل أسرة الصباح نفسها منذ عام ١٧٥٦ وأن وضع الكويت المستقل قد استمر حتى بعد مدحت باشا والي بغداد الذي قاد عام ١٨٧١ حملة على الاحساء .. لاختصاص المنطقة .

يمكن القول على اساس الأدلة التاريخية بأن الامبراطورية العثمانية لم تحرز في يوم من الأيام حق السيادة «Sovereignty» بمعناها القانوني على الكويت التي لم يحتلها الأتراك اطلاقا . وتشير المصادر التاريخية إلى أن شيوخ الكويت « لم يدينوا بالولاء للسلطين الأتراك » ولكن يوجد دليل تاريخي يشير إلى أن السلطين الأتراك قد مارسوا



عبد الكريم قاسم

أما الحكومة البريطانية فان سياستها كانت تقتضى في ذلك الوقت عدم اتخاذها موقفا معارضا للسياسة التركية في فرض السلطان أو الرعاية التركية على الكويت .

ويفسر هذا الموقف لجوء الحكومة البريطانية الى ابرام اتفاقية عام ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك الصباح سرا ودون علم الأتراك .

الا أن الميثاق الانكليزى - التركي لعام ١٩١٣ الذى لم تستكمل اجراءات التصديق عليه نظرا لقيام الحرب العالمية الأولى قد حسم من الناحية القانونية

موضوع السلطان أو الرعاية التركية على الكويت الى الأبد وذلك لتضمنه اعترافا



نوري السعيد

بأن حكام الكويت ظلوا يقبلون لقب « قائمقام » حتى عام ١٨٩٦ الا أن الحكومة الكويتية لم تكن تعطى أهمية لمثل هذا اللقب الذى لم يكن سوى « لقب فخرى » . ودليل ذلك هو ما تؤكدته المصادر التاريخية من أنه عندما أعلن الشيخ مبارك الصباح في تلك السنة نفسه حاكما جديدا للكويت سارعت الحكومة التركية الى اصدار « فرمان »

يقضي بتعيينه . قائمقام» غير انه اعتذر في نفس الوقت عن قبول اللقب ، كما رفض استقبال ضابط تركى للحجر الصحى ، وفرض في مايو ١٨٩٩ أى بعد أربعة أشهر من عقده اتفاقية عام ١٨٩٩ السرية مع بريطانيا ضريبة جمركية قدرها ٥٪ على البضائع التركية .



صريحاً من تركيا باستقلال حاكم الكويت عن أية ولاية أو نفوذ تركي ، كما اعترفت تركيا العثمانية بموجب هذا الميثاق باتفاقية عام ١٨٩٩ السرية بين الكويت وبريطانيا وهي الاتفاقية المتضمنة لنظام الحماية البريطانية على الكويت .

وأياً كان الوضع وحتى بدون الاعتماد على ميثاق ١٩١٣ كأساس لاستقلال الكويت فإنه يجب التفريق من الناحية القانونية بين تعبير السيادة «Sovereignty» وتعبير «التبعية» أو «الولاية» «Suzerainty» .

وهذه التفرقة مهمة من وجهة نظر القانون الدولي الذي لا يعترف إلا بمبدأ «السيادة» «Sovereignty» كأساس لخضوع الاقليم للدولة المطالبة به ، فعلى الدولة التي تطالب باقليم معين أن تثبت سيادتها الكاملة ، من الناحية القانونية ، على هذا الاقليم . ومفهوم السيادة هو الممارسة الادارية الفعلية لمختلف سلطات الدولة السياسية من تنفيذية وتشريعية وقضائية في الاقليم المطالب به . فالسيادة اذن هي السلطة الكاملة للدولة على الاقليم في الداخل والخارج . ومن ناحية أخرى ، فإن الاقليم الخاضع لسيادة دولة أخرى يمكن أن ينفصل عنها سواء بارادة هذه الدولة وحدها أو بارادة شعبه اذا استطاع أن يقاوم الاحتلال المفروض عليه بقوة السلاح ويستقل عن الدولة الأم ، ويعلن استقلاله عن تلك الدولة ، وينال اعتراف المجموعة الدولية به كدولة مستقلة ذات سيادة أى تمارس وحدها أعمال السيادة على أراضيها .

كما أن الدولة الواحدة يمكن أن تنقسم أو تتفكك بعد الحرب وتخرج عنها عدة دول مستقلة ذات سيادة فيما بعد

اذا نالت هذه الدول اعتراف المجموعة الدولية بها كدول مستقلة ذات سيادة . وأقرب دليل على ذلك الامبراطورية العثمانية نفسها التي تفككت بعد الحرب العالمية الأولى وخرجت عنها الجمهورية التركية بحدودها الجديدة ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، وشرق الأردن ، ولم يشمل ذلك خروج الكويت كإقليم منفصل عن الامبراطورية العثمانية .

وبعد انشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، وقبلها عصبة الأمم المتحدة ، في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، أصبح الانضمام الى هاتين المنظمتين دليلاً قاطعاً على اعتراف المجموعة الدولية التام باستقلال وسيادة الدولة من وجهة نظر القانون الدولي .

هذا هو مفهوم «السيادة» والذي يعتبر أساساً لخضوع الاقليم لدولة ما أو بالعكس أساساً للاستقلال التام لذلك الاقليم اذا توافرت له معايير ذلك الاستقلال السالفة الذكر . أما مفهوم «التبعية» أو «الولاية» أو بالتعبير الانجليزي ، «Suzerainty» فهو أدنى درجة من مفهوم «السيادة» أى «Sovereignty» لذلك لا يعتبر التعبير الأول أساساً لخضوع الاقليم للدولة التي تطالب به لعدم توافر معايير ممارسة «السيادة» في ذلك التعبير ، من وجهة نظر القانون الدولي .

ولتوضيح معنى أو مفهوم «التبعية» أو «الولاية» فإن تعبير Suzerain يعنى في القاموس «سيد إقطاعي» أو «دولة مهيمنة تفرض سلطانها في حقل الشؤون الخارجية» على دولة أخرى تابعة ولكنها مستقلة في شؤونها الداخلية . «وهذا يعرف بتعبير» «Suzerain Power» أى قوة أو دولة مهيمنة على دولة ضعيفة

تابعة ومن هذا اشتق تعبير «تبعية» أو «Suzerainty» وهو تعبير فرنسي الأصل مستمد من الوضع الاقطاعي سابقا . وأصبح يطلق من الناحية القانونية على علاقات الدول القوية بالدول الضعيفة والتي لا يشملها تعريف قانوني دقيق فهي علاقات غامضة مثل علاقة الاقطاعي صاحب الأرض بالفلاح الضامن للأرض والتي تؤدي في النهاية - بعد اصدار القوانين الاصلاحية - الى فك الارتباط بين الاقطاعي والفلاح الزراع للأرض واستقلاله بها نهائيا . وبعد هيمنة الامبراطورية العثمانية ، على الكثير من الأقاليم في الشرق والغرب أطلقت الدول الأوروبية هذا التعبير الغامض «التبعية» أو «Suzerainty» على علاقة الخلافة العثمانية بهذه الأقاليم وذلك لتجنب الاعتراف بخضوع هذه الأقاليم للمفهوم القانوني الواضح للسيادة أي «Sovereignty» أو لأية مفاهيم قانونية أخرى معروفة مثل «الحماية» أو ما يعرف بتعبير «المحمية» أي «Protectorate» والقصد من ذلك هو تسهيل فك الارتباط بين الامبراطورية العثمانية والأقاليم التي فرضت سلطانها عليها بصورة غير مباشرة ، وبالتالي التمهيد التدريجي لاستقلال تلك الأقاليم ، ودون تعقيدات قانونية نظرا للعلاقة الغامضة بين الامبراطورية العثمانية وتلك الأقاليم ، تلك العلاقة التي لم تكن تنظمها اتفاقات خاصة أو تشريعات عثمانية خاصة ، بل تعتمد أساسا على السلطان والقوة المفروضة على تلك الأقاليم . ولو طبقنا هذا الوضع على البلاد العربية فانه يجب أن لا ينكر تاريخيا مدى سيطرة ونفوذ

الامبراطورية العثمانية على بعض الأقاليم والمناطق في الخليج وبخاصة مناطق وأقاليم الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية وذلك خلال فترات متقطعة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد كان الحال كذلك نظرا لضعف حكام تلك الأقاليم أمام قوة سلطان كل من الدولتين العظميين آنذاك وهما الامبراطورية العثمانية والدولة الفارسية اللتان كانتا تتنازعان فيما بينهما لبطس سلطانهما ونفوذهما على الحكام الضعفاء لتلك الأقاليم ، الأمر الذي حدا بهؤلاء الحكام أحيانا لأن يعلنوا الولاء الشكلي أو يطلبوا الحماية العسكرية بين أن وآخر - خلال تلك الحقبة من التاريخ - من كل من الدولتين العثمانية أو الفارسية ضد الأخرى كلما هدها خطر احدهما وذلك وفقا للظروف التي تناسب سياسة هؤلاء الحكام الذين لجأوا في كثير من الأحيان الى دفع الأتاوات أو الضرائب السنوية لاحدى هاتين الدولتين في مقابل الحماية التي يطلبونها أو لدرء الخطر من هجوم أو مجرد تهديد بهجوم عسكري من أى من هاتين الدولتين ضد حكام هذه الأقاليم .

وكان هذا الوضع السائد آنذاك يشمل حكام الكويت الذين قبلوا وكغيرهم من حكام المنطقة التبعية التركية في فترات متقطعة من القرن التاسع عشر وذلك نتيجة لضغط الظروف السياسية في تلك الحقبة . ولكن في ضوء الشرح السالف الذكر لمفهوم تعبير كل من «السيادة» أي «Sovereignty» و«التبعية» أي «Suzerainty» وبيان الفرق بينهما من ناحية حق الدولة القانوني في ضم الاقليم الذي يعتمد

فحسب بل - كما يدعى العراق - « قضاء الكويت » أو « قائم مقامية » الكويت أيضا .

هذا هو الأساس القانوني لدعوى أو مطالبة العراق بالكويت من وجهة النظر العراقية . لذلك . من أجل مناقشة هذه الحجة أو هذه الدعوى من الناحية القانونية البحتة فإنه يجب التساؤل بالقول :

هل الافتراض بأن الكويت كانت تابعة تركية تتمتع بقسط كبير من الاستقلال الذاتي يعطى للعراق الحديث حقا مشروعا في أن يضم الكويت الى أراضيها على هذا الأساس ؟ وهذا التساؤل يقتضى منا مناقشة المبدأ الثاني وهو موضوع خلافة العراق أو ميراثه لحقوق الولاية التركية على الكويت .

ثانيا : وراثه العراق لحقوق الامبراطورية العثمانية في الكويت :

لقد ادعت الحكومة العراقية بأن دولة العراق الجديدة قد ورثت الممتلكات التركية في بلاد الرافدين ، بما في ذلك الكويت التي كانت حينذاك تشكل قضاء تابعا لولاية البصرة . فما هو مقدار الصديق في هذه الحجة ؟

لقد سبق القول أن الامبراطورية العثمانية لم تحرز أية سيادة اقليمية في الكويت . ولكن حتى لو سلمنا جدلا بأنه كان لتركيا العثمانية حق السيادة «Sovereignty» على الكويت لا مجرد حق « التبعية » « Suzerainty » فهل يستتبع ذلك أن العراق بصفته خلفا أو وارثا لولاية البصرة التركية العثمانية ، قد ورث - كخلف عن سلف - من الناحية

قانونا على حق السيادة دون حق « التبعية » ، فانه يتبين لنا بأن الافتراض بأن الكويت كانت تابعة تركية تتمتع بقسط كبير من الاستقلال الذاتي ، لا يعطي بالتالى لتركيا حقا بالسيادة على الكويت أو بضم الكويت الى أقاليم الدولة التركية أو الامبراطورية العثمانية . ودليل ذلك أن تركيا العثمانية نفسها لم تكن تطالب بذلك الحق في السابق بل ولم تتخذ اى اجراء قانونى أو دستورى يعطيها ذلك الحق ، بل اكتفت بفرض سلطانها أو نفوذها في فترات متقطعة على حكام الكويت مكتفية بقبولهم لقب « قائم مقام » أحيانا ودفع الأتاوات أو الضرائب السنوية من بعضهم أو مكتفية في بعض الحالات بمجرد منحهم ذلك اللقب مع احتفاظهم باستقلالهم الذاتي . ويؤكد هذا الوضع ما ذكرناه سابقا من أن المصادر التاريخية تؤكد رفض حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح قبول لقب « قائم مقام » بعد عام ١٨٩٦ عند توليه حكم الكويت .

ولذلك وصفت علاقة الكويت بالدولة التركية خلال تلك الحقبة بالتعبير الغامض الذى يعرف قانونا بعلاقة « التبعية » أو « الولاية » ، ونظرا لأن حق العراق بالمطالبة بالكويت من الوجهة القانونية ليس حقا أصليا أو مباشرا وإنما هو حق تبعية أو غير مباشر أى بمعنى آخر انه حق يعتمد على ميراث أو خلافة ما كان للدولة التركية من حق قانونى في الكويت دون زيادة أو نقصان ، وذلك نظرا لأن العراق كان اقليما أصليا من أقاليم الدولة العثمانية البائدة . وبعد زوال تلك الدولة من الوجود ورث العراق كدولة حديثة - على أساس ميراث أو خلافة الدولة - ليس ولاية البصرة التركية

القانونية مثل هذا الحق في الكويت ؟
من الواضح أنه عند ما دخلت تركيا
في الحرب ضد بريطانيا عام ١٩١٤ ، لم
يتردد حاكم الكويت حينذاك في اعلان
وقوفه الى جانب بريطانيا ، وقد لعب دورا
نشطاً في الأعمال الحربية ضد الأتراك في
البصرة . وبما أنه قد أعلن الحرب على
دولة تركيا العثمانية ، فقد حصل في عام
١٩١٤ على اعتراف صريح من بريطانيا
لبلاده « كحكومة مستقلة تحت الحماية
البريطانية » ومن ثم ظلت الكويت تتمتع
بهذا الوضع حتى ١٩ يونيو ١٩٦١
عندما أصبحت دولة مستقلة استقلالاً
تاماً . أما بالنسبة للعراق الحديث الذي
ورث قانوناً ولايات الموصل وبغداد
والبصرة التركية ، فقد أعلنت بريطانيا
وضعه تحت الانتداب البريطاني في ٣
مايو ١٩٢٠ . وفي ٢٠ يونيو ١٩٢٠
شكلت لأول مرة حكومة عربية في العراق
تحت رعاية بريطانيا ، وفي ١١ يوليو
١٩٢١ نودى بالملك فيصل الأول من قبل
مجلس الدولة العراقي ملكاً هاشمياً على
العراق ، وفي ٢٣ أغسطس ١٩٢١ عين
الملك فيصل الأول حكومة وزارية مدنية
جديدة . وأخيراً انتهى نظام الانتداب
البريطاني في ٢٨ يناير ١٩٣٢ ، عندما
أوصت بريطانيا بإدخال العراق عضواً
مستقلاً في عصبة الأمم المتحدة . وبما
أن العراق قد استوفى شروط العضوية في
المنظمة بموجب المادة ٢٢ من ميثاق
عصبة الأمم ، فقد قبل العراق في
عضويتها في ٣ أكتوبر ١٩٣٢ . وسواء
كانت دولة العراق قد أنشئت ، من وجهة
النظر القانونية ، في عام ١٩٢١ عندما
تشكلت فيها أول حكومة مدنية ، أم في
عام ١٩٣٢ نتيجة لقبول العراق عضواً في
عصبة الأمم ، فإنها لا يمكن ان تعتبر

وارثة للممتلكات التركية السابقة في
القانون الدولي دون القيود التي تفرضها
معاهدتا الصلح لعام ١٩٢٠ وعام
١٩٢٢ . فما هي هذه القيود .
في أعقاب هزيمة تركيا العثمانية في
الحرب العالمية الأولى تفاوضت هذه
الدولة ووقعت معاهدة الصلح في سيفر في
١٠ أغسطس ١٩٢٠ واعترفت بموجب
المادة ٩٤ من هذه المعاهدة ببلاد
الرافدين وسوريا كدولتين مستقلتين
خاضعتين لتقديم المشورة الإدارية
والمساعدة طبقاً للمادة ٢٢ من ميثاق
عصبة الأمم ، كما حددت هذه المعاهدة
حدود دولة العراق الجديدة ، ولم يرد في
هذه المعاهدة ذكر للكويت باعتبارها من
الممتلكات التركية ، وبالرغم من أن
معاهدة سيفر لم يصدق عليها من قبل
الأطراف المعنية إلا أن المعاهدة
الأخرى - وهي معاهدة لوزان المبرمة في
٢٤ يوليو ١٩٢٣ والمصدق عليها فيما
بعد - قد تضمنت في المادة ١٦ منها نفس
بنود التخلي الواردة في معاهدة سيفر .
وهي كالتالي :

« تتخلي هنا تركيا عن جميع حقوقها
وممتلكاتها أياً كانت بشأن الأقاليم
الواقعة خارج الحدود المثبتة في المعاهدة
الحالية وفي الجزر ، عدا تلك التي تعترف
المعاهدة المذكورة بسيادتها عليها . أما
مستقبل هذه الأقاليم والجزر فيحدده أو
سيحدده الأطراف المعنيون » ويستدل
بوضوح من منطوق هذه المادة أن تركيا
العثمانية قد تخلت عن حقوقها في جميع
الممتلكات التركية الواقعة خارج حدود
جمهورية تركيا الحديثة . وبطبيعة الحال
يشمل هذا التخلي عن الحقوق التركية في
أقليم الكويت ، وذلك على افتراض اعتبار
أن الكويت كانت تشكل جزءاً من ولاية

حاكم الكويت والسير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني آنذاك في العراق ، وقد جاء تعيين الحدود العراقية - الكويتية في رسائل عام ١٩٢٢ كما هو الحال في رسائل ١٩٢٣ ، عند وصف خط الحدود على النحو التالي : «في تقاطع وادي العوجا مع الباطن ، ومن هناك شمالا الى نقطة تقع الى جنوب خط عرض صفوان ،

ومن هناك شرقا مرورا بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر تاركا هذه للعراق ، ماضيا الى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله . أما جزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكه وعوه وكبر وقارو وأم المرام فتخص الكويت» . ومع ان الحدود العراقية الكويتية قد ظلت دون تخطيط فعلي ، فان وضعها الوارد في الرسائل المتبادلة في عام ١٩٢٢ لا يمكن تجريده من قوته الملزمة للطرفين بسبب عدم وجود اتفاق صريح . أما فيما يخص العراق فان اتفاق عام ١٩٢٢ يمثل حجة دامغة تبطل دعواه بالكويت ، خصوصا وان فقهاء القانون الدولي يتفقون بأن «المناسبات الشرعية الوحيدة التي تتضمن الاعتراف هي - ضمن أمور أخرى - عقد معاهدة ثنائية» . ويعتبر اتفاق عام ١٩٢٢ - الذي يتخذ شكل تبادل رسائل - في قوة المعاهدة الثنائية التي تشكل ، من وجهة نظر القانون الدولي ، اعترافا من العراق بالكويت بحدودها القائمة .

٢ - بعد الاطاحة بحكم عبد الكريم

البصرة التركية السابقة كما يدعى العراق . وبناء عليه فقد « تخلت تركيا بوضوح عن جميع ممتلكاتها في الأراضي الواقعة جنوب تلك الحدود المحتملة . ومن هنا يتضح أنه لا مبرر للاستناد الى مبادئ الخلافة الدولية - وفقا لمبادئ القانون الدولي - دعما لادعاء العراق بالكويت ذلك لأن العراق بصفته خلفا أو وارثا للأقاليم التركية السابقة كان من الناحية القانونية مقيدا بالقيود التي تفرضها على تركيا معاهدة لوزان ، بمعنى آخر أن العراق الحديث لا يستطيع ان يحتج بخلافته أو ميراثه للحقوق التركية في الكويت لأنه قد سبق لتركيا ان تنازلت عن هذه الحقوق بموجب بنود معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ . ونأتى الآن الى مناقشة المبدأ الثالث وهو :

ثالثا : مبدأ الاستمرار في دعوى المطالبة بالكويت دون انقطاع :

توجد وثيقتان مهمتان صادرتان من العراق تدحضان ، من الناحية القانونية ، بل وتتناقضان مع مبدأ الاستمرار في المطالبة بالأقليم المدعى به . ونشرح ذلك فيما يلي :

١ - ان دولة العراق المستقلة اعترفت في عام ١٩٢٢ بالحدود الحالية للكويت في الرسائل التي تبولت بتاريخ ٢١ يوليو و ١٠ أغسطس ١٩٢٢ بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق والشيخ أحمد الصباح حاكم الكويت ، وقد أكدت هذه الرسائل المتبادلة من جديد «الحدود القائمة بين العراق والكويت» كما ورد وصفها من قبل في رسائل سابقة تبودلت بتاريخ ٤ و ١٩ ابريل ١٩٢٣ بين الشيخ أحمد الصباح

ميثاق الامم المتحدة الذي تعتبر كل من العراق والكويت طرفا فيه وملتزمة بمبادنة باعتبارهما عضوين مستقلين من اعضاء الامم المتحدة .

وعند النظر في النزاع العراقي الكويتي - سواء كان متعلقا بالسيادة على الكويت او على جزء من اراضيها او بتسوية الخلافات الحدودية القائمة - فانه يخضع للفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة المتعلق «بحل المنازعات حلا سلميا» ، فالمادة ٣٣ من هذا الفصل تنص على الآتي :

١ - يجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسوا حله بادیء ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

٢ - ويدعو مجلس الامن اطراف النزاع الى ان يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك .

والجدير بالذكر ان المادة ٣٣ من الميثاق واسعة في مضمونها المتعلق باللجوء الى الوسائل السلمية دون غيرها في حل المنازعات بين الدول . وهذه الوسائل تتدرج من المفاوضة الى التحقيق الى الوساطة الى التوفيق فالتحكيم فالتسوية القضائية .

من الواضح اذن انه فيما لو لم تنجح مختلف وسائل حل النزاع بين

قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ اعترفت الحكومة العراقية الجديدة رسميا باستقلال الكويت وذلك أثناء الزيارة الرسمية الى العراق التي قام بها الشيخ صباح السالم الصباح حين كان رئيسا لمجلس الوزراء الكويتي بدعوة من السيد أحمد حسن البكر بصفته رئيسا لمجلس الوزراء في الحكومة العراقية الجديدة . وفي ختام تلك الزيارة وقع رئيسا الوفدين العراقي والكويتي محضرا متفقا عليه في ٤ اكتوبر ١٩٦٣ .

وتبدو أهمية هذا المحضر المتفق عليه في انه اكد اعتراف العراق بالكويت وبحدودها كما جرى تعريفها في الرسائل المتبادلة بين العراق والكويت عام ١٩٣٢ ، وتنص الفقرة (١) من هذه الوثيقة على ان الجمهورية العراقية تعترف باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة طبقا لتعيين حدودها الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢١ يوليو ١٩٣٢ ، والصادرة من رئيس وزراء العراق وجواب حاكم الكويت على الرسالة المذكورة والمؤرخ في ١٠ اغسطس ١٩٣٢ ومن الواضح ان اتفاق عام ١٩٣٢ ينص صراحة على ان جزيرتي وربة وبوبيان تعودان الى الكويت .

الخاتمة :

ان التحليل التاريخي والقانوني السابق للدعوى او المطالبة العراقية بالكويت يبين وجهة نظر القانون الدولي من هذه الدعوى فيما لو عرضت للنظر فيها سلميا في اطار

الدولتين المتنازعتين كالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم فإن للطرفين في النهاية ان يلجئا الى التسوية القضائية لنزاعهما كأخر وسيلة من وسائل حل هذا النزاع .

ولم تتناس الأمم المتحدة التسوية القضائية كوسيلة نهائية من وسائل حل المنازعات . فالنظام الأساسي المرافق لميثاق الأمم المتحدة ينشئ محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي للأمم المتحدة المتخصص في التسوية القضائية للمنازعات بين الدول . ولأهمية محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي متخصص لتسوية المنازعات بين الدول فإن الميثاق يعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا متما له أي بعبارة أخرى يعتبر انضمام أي دولة أو قبولها بالميثاق قبولاً أو انضماماً مباشراً للنظام الأساسي للمحكمة .

هذه هي الاجراءات السلمية لحل الخلافات أو المنازعات بين الدول حسبما تقرها مبادئ القانون الدولي المعاصر وحسبما تجسدها مبادئ الأمم المتحدة في اهم وثيقة دولية أو معاهدة جماعية دولية هي ميثاق الأمم المتحدة الصادر في اعقاب الحرب العالمية الثانية والموقع في مدينة سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيه ١٩٤٥ ،

وحيث ان العراق والكويت هما دولتان عضوان في ميثاق الامم المتحدة ، فهما ملتزمتان - بموجب مبادئ القانون الدولي التي يجسدها الميثاق - بتطبيق المادة «٢٣» من الميثاق فيما يتعلق بحل المنازعات حلا سلميا .

ويتضح من التطور التاريخي للنزاع العراقي الكويتي ، ان العراق بدأ مطالبته الرسمية بالكويت في ٢٥ يونيه ١٩٦١ - حين طالب الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية انذاك بالسيادة على الكويت باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العراق ، وقد جاءت هذه المطالبة بالسيادة العراقية الكاملة على الكويت بعد سبعة ايام من اعلان الاستقلال الرسمي للكويت في ١٩ يونيه ١٩٦١ (*) . ولكن الحكومة العراقية الجديدة بقيادة حزب البعث - التي اطاحت في انقلاب عسكري ناجح ، بحكم عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٢ - اعترفت رسميا باستقلال الكويت كدولة ذات سيادة في ٤ اكتوبر ١٩٦٢ .

وقد استمرت العلاقات الاخوية السلمية بين العراق والكويت بعد هذا التاريخ نحو عقد من الزمن دون ان يعكر صفو تلك العلاقات استمرار الخلافات الحدودية بين الطرفين .

★ تجدر الإشارة الى انه بناء على طلب من وزير خارجية الكويت ، اتفقت الحكومة الكويتية والحكومة البريطانية في رسائل متبادلة بينهما في ١٣ مايو ١٩٦٨ - على انتهاء العمل بمعاهدة ١٩٦١ التي تم انهاؤها رسميا بموافقة الطرفين في ١٣ مايو ١٩٧١ .

ولكن في ٢٠ مارس ١٩٧٣ احتلت القوات العراقية مركز شرطة الصامتة الكويتي الواقع في الجانب الكويتي من خط الحدود الذي لم يرسم بعد بين العراق والكويت .

وقد زال اثر هذا الاعتداء العراقي العسكري الحدود على الموقع الكويتي نتيجة للتدخل العربي السريع عن طريق الجامعة العربية الأمر الذي أدى الى الانسحاب العراقي من هذا الموقع الكويتي في ٢٠ ابريل ١٩٧٣ ، وقد تزامن هذا الانسحاب العراقي مع وصول وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية العراقي الى الكويت حيث أجرى مع نظيره الكويتي مفاوضات حول تخطيط الحدود بين العراق والكويت .

ونستطيع ان نقول انه ، بالرغم من استمرار المد والجذب في العلاقات العراقية الكويتية حول عدم انتهاء تخطيط الحدود بين البلدين ، خلال السنوات اللاحقة لعام ١٩٦٣ ، وقبل ٢ اغسطس ١٩٩٠ - فان العلاقات بينهما خلال تلك الفترة الطويلة كانت اخوية وسلمية ، ولم يشبها اي عمل عدائي ، فيما عدا الاعتداء العراقي الحدودي المؤقت في ٢٠ مارس ١٩٧٣ .

واذا كان الخلاف العراقي مع الكويت قد تطور بعد عام ١٩٦٣ الى خلاف حول تخطيط الحدود العراقية - الكويتية ، بما في ذلك مطالبة العراق بشريط حدودي الى البحر وجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ، الا انه يمكن الجزم من الناحية القانونية بان هذا الخلاف او هذه المطالبة تختلف جذريا عن المطالبة

العراقية بالسيادة الكاملة على الكويت وبالتالي انتهاء وجودها قانونا كدولة مستقلة ذات سيادة .

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول ان العراق بدأ في ٢٥ يونيو ١٩٦١ بالمطالبة بالسيادة الكاملة على الكويت ثم تنازل عن هذه المطالبة رسميا باعترافه الكامل باستقلال وسيادة دولة الكويت على اراضيها في ٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، وظل الخلاف العراقي - الكويتي خلال فترة السبعة والعشرين سنة اللاحقة وحتى قبل الثاني من اغسطس ١٩٩٠ مرتبطا بالخلاف الحدودي لا بالمطالبة العراقية بالسيادة على الكويت ، وخلال تلك الفترة السابقة ظل كل من العراق والكويت ملتزما بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وبخاصة المبادئ السلمية المبينة في المادة (٣٣) من الميثاق حول «حل المنازعات حلا سلميا» ، وقد سار كل من العراق والكويت على هذا الطريق السلمي في التوصل الى حل النزاع الحدودي بينهما عن طريق المفاوضات المباشرة ، وهي الخطوة الأولى من الخطوات السلمية المطلوبة بموجب الميثاق لحل المنازعات بين الدول .

ولكن الوضع انعكس رأسا على عقب بعد بداية الساعات الأولى من فجر اليوم الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ، حيث قطع العراق حبل المفاوضات والوساطة السلمية وفجأ العالم كله باعتداء عسكري مسلح برا وبحرا وجوا على دولة الكويت وشعبها كانت نتيجته الاحتلال العراقي الكامل لأراضي الكويت والقضاء على كيانها كدولة بعد تشريد أميرها وحكومتها وشعبها .

السلمية بالاقليم أو بحقوق فيه ، وبين احتلاله بالقوة العسكرية دون مبرر . فالاجراء الأول يحكمه الفصل السادس من الميثاق المتعلق «بحل المنازعات حلا سلميا» كما أوضحنا سابقا ، بينما الاجراء الأخير يتعارض كليا مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي حرم تحريما قاطعا اللجوء الى استعمال القوة كأساس لحل الخلافات بين الدول .

فالنزاع بين الدول الذي تخرج معالجته عن نطاق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة تنطبق عليه أحكام الفصل السابع من الميثاق وهو الفصل

المتعلق بما «يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان» . وتعالج المادة ٣٩ - تحت هذا الفصل - الاجراءات المطلوب اتخاذها في حالة وقوع العدوان» من دولة على دولة أخرى .

وتنص هذه المادة على سلطات مجلس الأمن في معالجة هذه الحالة بالقول : «يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١ ، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته الى نصابه» .

وتتعلق أحكام المادة ٤١ بالتدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لمواجهة هذا العدوان قبل أن يقرر تخويل الدول الأعضاء «استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته» .

وتتعلق هذه التدابير بتخويل الدول الأعضاء بأن تتخذ الاجراءات اللازمة

وقد تبع هذا الغزو المسلح لدولة الكويت اتخاذ العراق خطوات ادارية استبدادية فيما يتعلق بالكويت ابتدأت باعلان حكومة وهمية لها باسم «حكومة الكويت الحرة» ثم تدرجت هذه الخطوات والاجراءات تجاه اعلان وحدة الكويت مع العراق ثم ضمها كليا لاراضي العراق مرتبطة بمحافظة البصرة العراقية . ثم تلاحقت الاجراءات الاستبدادية من جانب العراق على اراضي الكويت باعتبارها جزءا من اراضي العراق ، وكان هدف تلك الاجراءات هو تغيير التركيبة السياسية والاجتماعية لسكان دولة الكويت ، بل والقضاء نهائيا على الهوية الكويتية وبذلك اصبحت الكويت في نظر العراق - لا أرضا محتلة - كما تنظر اليها المجموعة الدولية - بل جزءا لا يتجزأ من اراضي العراق .

وبهذه الطريقة يكون العراق قد حسم - بالقوة العسكرية - لا مجرد قضية الخلاف الحدودي القائم بينه وبين دولة الكويت خلال السبع والعشرين سنة الماضية التي تلت اعترافه بالكويت كدولة مستقلة في ٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، ولكنه حسم ايضا مطالبته او ادعائه بالسيادة على الكويت قبل ذلك التاريخ .

ولكن ما هي المبررات القانونية للاعتداء العراقي المسلح على الكويت واستيلائه عليها ؟

ان المبررات التي أوردها العراق لضم الكويت اليه بالقوة هي نفس المبررات التاريخية التي أوردها عند بداية مطالبته بالكويت في ٢٥ يونيه ١٩٦١ م . وقد أوردها في البداية شرحا تحليليا لتلك المبررات من وجهة النظر القانونية . ولكن الفرق كبير بين مجرد المطالبة

لتطبيق هذه التدابير التي «يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية اللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية» .

أما أحكام المادة ٤٢ فتدخل مجلس الأمن اتخاذ إجراءات أقوى ضد الدولة المعتدية على دولة أخرى في حالة عدم امتثالها لقراراته التي تطالب الدولة المعتدية بالانسحاب من أراضي الدولة الأخرى . وتجيز هذه المادة لمجلس الأمن ، في هذه الحالة ، بأن «يتخذ بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته الى نصابه» . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال «المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة» .

فالمادة ٤٢ من الميثاق تخول مجلس الأمن الدولي أن يجيز للدول الأعضاء ، بقرار يصدر منه ، بأن تفرض الحصار البحري الذي يسمح بتفتيش كل السفن التي تذهب الى موانئ الدولة المعتدية أو تخرج منها وذلك لأحكام المقاطعة الاقتصادية ضدها . كما تجيز هذه المادة استعمال القوة العسكرية جوا وبحرا وبراً ضد الدول المعتدية لغرض منع الاعتداء أو إزالته وإرجاع الوضع لما كان عليه قبل الاعتداء . وهذا ما تعبر عنه المادة بعبارة «أن يتخذ (المجلس) بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدولي لإعادته الى نصابه» .

والفصل السابع يتضمن ١٢ مادة ترتيبها من المادة ٣٩ - ٥١ وكلها باختصاصات مجلس الأمن بشأن حفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته الى نصابه» . أما المادة ٥١ فهي تتعلق بحقوق الدول في الدفاع عن نفسها عند وقوع العدوان وذلك قبل أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي وفقا للمواد الأخرى . وفي ذلك تشير هذه المادة الى أنه «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادي أو جماعات ، في الدفاع عن نفسها اذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة

لحفظ السلم والأمن الدولي» . وفي ضوء ما شرحناه سابقا من المبادئ التي تضمنها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، يتضح لنا أن النزاع العراقي الكويتي اتخذ بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠م وضعاً جديداً تنطبق عليه أحكام هذا الفصل من الميثاق ، فهو في شكله عدوان صريح من دولة عضو في الأمم المتحدة هي العراق على دولة أخرى عضو في المنظمة هي دولة الكويت .

لذلك ، فإنه لا غرابة في الخطوات والجراءات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي والتطورات العربية والدولية التي تبعت هذا الاحتلال وذلك تطبيقاً لمبادئ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فقد اتخذ مجلس الأمن الدولي اثني عشر قراراً لاليتين هذا الاحتلال غير الشرعي لأراضي الكويت فحسب ، وانما ليطالب العراق - ضمن أمور أخرى - بأن ينسحب انسحاباً

من الناحية القانونية البحتة انذاراً
باعلان الحرب على العراق بعد انتهاء
الساعة الأخيرة من اليوم الخامس عشر
من يناير ١٩٩١ .

ولكن القرار أعطي الخيار للولايات
المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها
بأن تباشر العمليات العسكرية ضد
القوات العراقية والمواقع العسكرية
والاستراتيجية في أراضي العراق
والكويت في أي وقت تراه مناسباً بعد
انتهاء الفترة المحددة في القرار وهي ١٥
يناير ١٩٩١ . والفرق واضح بين هذا
وذاك .

وأخيراً ، فإن القانون الدولي الذي
يجسد مبادئه السلمية ميثاق الأمم
المتحدة والمعاهدات الدولية الجماعية
يحرم بل ويدين بقوة العدوان أو مجرد
التهديد بالعدوان ، بأي شكل كان ، كما
ان مبادئ القانون الدولي صريحة في
عدم اقرارها للجوء الى استعمال القوة
كوسيلة من وسائل حل الخلافات أو
المنازعات بين الدول سواء كانت هذه
المنازعات تتعلق بالدعوى الإقليمية (أي
المطالبة بالسيادة على الاقليم) أو بتحديد
الحدود البرية أو البحرية بين الدول . اذ
أن حل هذه المنازعات لا يكون إلا عن
طريق اللجوء الى الأساليب السلمية
البحتة .

وان اصرار المجموعة الدولية على
الالتزام بهذه المبادئ الأساسية هو
الذي دعا مجلس الأمن - بقيادة الدول
الخمس الدائمة العضوية فيه - الى
اتخاذ موقفه المتشدد من العدوان
العراقي والمتمثل في القرارات
الاثني عشر التي اتخذها خلال فترة
العدوان .

كاملاً غير مشروط من جميع أراضي
الكويت ، لتعود الحكومة والسلطة
الشرعية الكويتية الى الكويت المحررة ،
وبالتالي لارجاع الأوضاع في دولة الكويت
الى ما كانت عليه قبل يوم الثاني من
أغسطس ١٩٩٠ .

أما آخر هذه القرارات وهو القرار رقم
٦٧٨ فهو أخطر هذه القرارات قاطبة
وهو القرار الذي اتخذته مجلس الأمن
الدولي بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ .
وتطبيقاً للمادة (٤٢) من الميثاق ، فهو
يدعو العراق الى تطبيق القرارات السابقة
التي اتخذها المجلس ضد العدوان
العراقي على الكويت ، ويجيز للدول
الأعضاء ان تتخذ كل الوسائل اللازمة
لتطبيق قرارات مجلس الأمن السابقة
المتعلقة بالانسحاب العراقي الكامل من
أراضي الكويت ، وذلك اذا لم يتم هذا
الانسحاب العسكري من الكويت بعد
تاريخ ١٥ يناير ١٩٩١ .

والمفهوم الصريح لهذا القرار واضح ،
اذ أنه يعطي الخيار للقوات البرية
والبحرية والجوية للولايات المتحدة
الأمريكية والدول المتحالفة معها سواء في
المملكة العربية السعودية أو الخليج أو
المناطق الأخرى بأن تقرر في أي وقت بعد
ذلك التاريخ الهجوم العسكري براً وبحراً
وجواً على أراضي كل من العراق والكويت
لغرض تطبيق قرارات مجلس الأمن -
الذي هو أكبر سلطة دولية في العالم -
وبالتالي تحرير الكويت من العدوان
والاحتلال العراقي .

وتجدر الإشارة بصدد هذا القرار الى
أنه في الوقت الذي حدد تاريخ ١٥ يناير
١٩٩١ كآخر فترة للانسحاب العراقي
من الكويت ، إلا أن القرار المذكور لم يكن

وفي نظر المحللين السياسيين ، لم يتخذ مجلس الأمن منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ موقفا بهذه القوة من العدوان ولكن يجب الإشارة الى أن مجلس الأمن توصل في حالة الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ - ونظرا لمقاطعة المندوب السوفيتي لجلسات المجلس آنذاك- الى اصدار قرار يجيز للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التدخل العسكري لغرض رفع العدوان عن كوريا .

ولعل التبرير السياسي لتشدد مجلس الأمن في مقاومة العدوان من دولة على دولة أخرى هو خوف المجموعة الدولية عندما تقف حائرة لا حول لها ولا قوة تجاه هذا العدوان ، ان أن مثل هذا الموقف المتخاذل قد يعصف بل ويقضي على وجودها كمنظمة دولية جبل ميثاقها أساسا على إرساء قواعد الأمن والسلام

الدولي ، خاصة وأن المجتمع الدولي لا يزال يتذكر الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا الذي أدى الى القضاء الفعلي على عصبية الأمم المنشأة بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك بعد أن أصبحت عاجزة عن مواجهة ذلك العدوان الإيطالي على أثيوبيا .

ولكن بالرغم من هذا التبرير السياسي ، فإن الحقيقة هي أن قرارات مجلس الأمن ومدى قوتها أو ضعفها كانت محكومة دائما بالجو السياسي بين المعسكرين الغربي والشرقي وبخاصة الخلافات بين القوتين العظميين . أما القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن تجاه العدوان العراقي فقد اتخذت في جو يسوده الوفاق الدولي ، الأمر الذي يدعونا الى القول بأن قوة مجلس الأمن في تدعيم السلم والأمن الدولي تعتمد ، ضمن أمور أخرى على استمرار وجود الوفاق الدولي بين الشرق والغرب .

محاضرة

بنادي الخريجين بالبحرين

٩ يناير ١٩٩١